SAICM/ICCM.2/6

Distr.: General
18 February 2009

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الثانية
جنيف، ١١ - ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩
البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية: الموارد المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ

موجز وتعليق على الطلبات المقدمة من أصحاب المصلحة استجابة للاستبيان الخاص بالترتيبات المالية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

مذكرة من الأمانة

موجز تنفيذي

١ - تشمل وظائف المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية العمل على ضمان توافر الموارد المالية والتقنية الضرورية لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وتقييم أدائه المتعلق بالتمويل. وقد تم تلقى الطلبات الموجزة في هذه المذكرة، من ٢٢ حكومة، و٤ منظمات حكومية دولية و٥ منظمات غير حكومية استجابة لاستبيان أصدرته الأمانة بشأن الترتيبات المالية للنهج الاستراتيجي. والغرض من الاستبيان هو جمع معلومات لمساعدة أصحاب المصلحة في الإعداد للدورة الثانية للمؤتمر. وتمت عملية تقديم الطلبات قبل المناقشات التمهيدية غير الرسمية التي عقدت في روما يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وصدرت نسخة سابقة من هذه المذكرة عن المناقشات غير الرسمية بوصفها الوثيقة SAICM/InfDisc/3. وقد يود المشاركون في الدورة الثانية للمؤتمر أن يحيط علماً بالآراء التي أعرب عنها المستجيبون أثناء نظرهم في أداء تمويل النهج الاستراتيجي.

* SAICM/ICCM.2/1.

180309 K0950700

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

٢ - وكشفت الإجابات على الاستبيان عن أن كثيراً من الحكومات والمنظمات بذلت جهوداً كبيرة لدعم التمويل لأهداف النهج الاستراتيجي على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وبالنسبة للحكومات تضمن ذلك الدعم، في معظم الأحيان، إدماج أهداف النهج الاستراتيجي في وثائق التخطيط الرسمية. وأشارت حكومات بعض البلدان المتقدمة إلى أن الخطط والتقييمات القائمة المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية تعبر بوضوح عن أهداف النهج الاستراتيجي. ويبدو أن كثيراً من حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال التي أجابت على الاستبيان تعتمد على مشاريع في إطار برنامج البداية السريعة كوسيلة لتقييم الاحتياجات وإدماج أهداف النهج الاستراتيجي. وقدم كثيرٌ من حكومات البلدان المتقدمة التي استجابت للاستبيان تقارير عن استخدام الأدوات الاقتصادية لدعم تكاليف إدارة المواد الكيميائية. وبغض النظر عن وضوح أهمية الاستثمارات لتنفيذ النهج الاستراتيجي على المستوى الوطني، فربما يمكن ملاحظة أن جانباً صغيراً نسبياً من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال قد أجابت على الاستبيان وربما يفترض أن تكون هذه البلدان التي أجابت هي البلدان الأنشطة والأكثر التزاماً. ويوحي ذلك بأن الصورة العامة للجهود المبذولة لدعم تمويل النهج الاستراتيجي على المستوى الوطني في المرحلة الأولية من عملية التنفيذ (٢٠٠٦-٢٠٠٨) ربما تكون أقل إيجابية. وربما تقدم التقارير العامة عن تنفيذ التقدم المحرز التي التمست أثناء الإعداد للدورة الثانية للمؤتمر مؤشرات إضافية.

٣ - ويستدل من الإجابات على الأسئلة الخاصة بتعزيز الشراكات في مجال الصناعة أن المبادرات الجديدة التي اتخذت في هذا المجال منذ اعتماد النهج الاستراتيجي كانت قليلة للغاية نسبياً. وتميل حكومات البلدان المتقدمة إلى الإشارة إلى أن المبادرات الحالية أو الاستجابات للتطورات الأخرى من قبيل التشريعات المطبقة إقليمياً كانت كافية. وهناك منظمة حكومية دولية ذات ولاية محددة تتعلق بالتنمية الصناعية لديها برامج فعالة لتعزيز الشراكات في مجال الصناعة. و لم ترد إجابات على الاستبيان من رابطات الصناعة.

٤ - وتشير الإجابات إلى أن القيام بعمل جديد لإدماج أهداف النهج الاستراتيجي في التخطيط الوطني للتعاون في مجال المساعدة الإنمائية جارٍ في عدد كبير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وأن برنامج البداية السريعة كان عامل تيسير أساسي في هذا الصدد. كما أكدت مجموعة صغيرة من الحكومات المانحة المهمة أن إدارة المواد الكيميائية، وفي بعض الأحيان أهداف النهج الاستراتيجي بالتحديد، انعكست في عمليات التعاون في مجال التخطيط الإنمائي. وفي حين أن مجالس إدارات جميع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية قد اعترفت رسمياً بالنهج الاستراتيجي، فإن الإجابات المحدودة على الاستبيان لم تبين إلى أي حد انعكست أهداف النهج الاستراتيجي في أنشطة معظم المنظمات. ومن المتوقع تقديم معلومات أشمل في الدورة الثانية للمؤتمر في هذا الصدد.

٥ - ولم تقدم الإجابات على الاستبيان سوى لمحة عن استخدام المصادر الحالية للتمويل العالمي ذي الصلة، مثل مرفق البيئة العالمية، والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ برتوكول مونتريال. وقد يكون من الضروري إجراء بحث مباشر أكثر انتظاماً مع الأمانات ذات الصلة والوكالات المنفذة للحصول على صورة حقيقية.

٦ - ونظراً لأن برنامج البداية السريعة هو الآلية الوحيدة الجديدة المكرسة خصيصاً لدعم الأنشطة الأولية للتمكين من تنفيذ النهج الاستراتيجي، فليس من المستغرب أن تكون الإجابات على الأسئلة المتعلقة بهذا الترتيب مكثفة نسبياً. وكانت هذه الإجابات مزودة ببيانات إضافية مقدمة من الأمانة. وكانت التعليقات بخصوص كفاية فعالية البرنامج إيجابية بوجه عام، على الرغم من أن بعض من أجابوا أشاروا إلى أن التأخير الإداري أثّر على البدء في المشاريع. ويرى بعض ممن أجابوا أن هناك حاجة لمزيد من الموارد وأنه ينبغي رفع القيود المفروضة على عدد من المشاريع التي يسمح لفرادى البلدان بالتقدم بها.

٧ - وتود الأمانة أن تعرب عن تقديرها للحكومات والمنظمات التي قدمت مساهمات مالية وعينية سخية مكنت الأمانة من الوفاء بمهامها. وكانت الموارد كافية للأمانة للوفاء بمعظم هذه المهام في إطار المرحلة الأولية من تنفيذ النهج الاستراتيجي ومع ذلك، فما زالت توجد تحديات متعلقة بمواصلة التمويل يتعين مناقشتها أثناء الدورة الثانية للمؤتمر.

٨ - وثمة مسائل إضافية طرحها من قدموا الردود منها الحاجة إلى حسم الترتيبات المتعلقة بتمويل تنفيذ النهج الإستراتيجي بعد برنامج البداية السريعة، بغية توسيع نطاق قاعدة المانحين، وتحسين إتاحة التكنولوجيا العملية، وتحسين المشاركة المتعددة القطاعات في النهج الاستراتيجي وجعل الترتيبات المالية أكثر مرونة.